

الاثنان قيل لى البرضيان فان التقابل فما بعينه في الذكر
 دون الجواهر كما ذكره في من ان بعضهم قد اعتبروا التقاض
 الصور النوعية ايها قديما بلان وعما اللذان لا اجتماع
 اي لا يمكن اجتماعهما في شئ واحد اذ اريد الموضوع او المحل
 على اختلاف القولين في تضاد الصور النوعية وعدمه ولا
 يفهم مما سبقت من اخذ الموضوع في تعريف المتقابلين لعدم
 والملكة ان المراد هو اللول لجواز ان يكون ذلك للثلاثة
 الى ان ذكبت المتقابلين لا بعينه لان الابل بالنسبة الى مرتبة
 واحدة قبل بل لا دظال المتضاميين كالبهية والنبوة
 العاقبتين لزمين جهتين وتوقف في بان البهية والنبوة
 المذكورتين لب متضاميتين لان تعقل احدى اليتساق
 الى الاخرى واجمع بان حطيق البهية والنبوة متضاميتان
 مع بواز اجتماعهما في ذات واحدة من جهتين ضرورة وجود
 المطلق في ضمن المقيد والاضرار انما هو عن خروج المطلقين
 المقيد عن توجها ما ذكره اوقف ثم اربعة قالوا لا بد انما وجود

وجوديان اوله وعلى الاول اما ان يكون تعقل كل منهما
 بالقياس الى الآخر فيما المتضاميتان اوله فيما المتضاد
 وعلى الثاني ان يكون احدهما وجوديا والآخر عدميا فاما ان
 يعتبر في العدي محل قابل للوجودي فيما العدم والملكة
 اوله فيما السلب للايجاب واورد فكلية اما اوله لانه
 ان يكونا عديين وقد يجاب بان العدم المطلق لا يقابل
 نفسه لعدم المتضاد لاجتماعه مع العدم المتضاد
 يقابل العدم المتضاد لاجتماعها في كل وجوديها ما
 اضعف اليه العدمان وفيه نظر لجواز ان يكون الحد
 مضادا الى الآخر كما هو في عدم المحسوس واليقين جواز ان
 لا يكون بين المفهومين الذين اضعف اليهما العدمان
 واسطة لعدم القيام بالنفس في عدم القيام بالغير وعلى تقدير
 الواسطة يجوز ان لا يصدق العدمان على شئ كعدم الوجود
 عما من شأنه ان يكون اجزاء عدم قابلية الوجود اما انما
 فلا ان وجود المعلوم محل قابل انقضاء واللازم عن ذلك المحل

في قوله لا يقابل نفسه لعدم المتضاد لاجتماعه مع العدم المتضاد
 في قوله يقابل العدم المتضاد لاجتماعها في كل وجوديها ما
 في قوله وفيه نظر لجواز ان يكون الحد
 في قوله لا يكون بين المفهومين الذين اضعف اليهما العدمان
 في قوله واسطة لعدم القيام بالنفس في عدم القيام بالغير
 في قوله واللازم عن ذلك المحل